حقائق إسرائيلية بشأن فشل هزيمة المقاومة

أنطوان شلحت

لعلّ الأمر الأهم الذي يرتسم أمامنا من تحوّل «كابينيت الحرب الإسرائيلي» في الفترة القليلة الماضية إلى مجلسٍ يمزّقه الشكّ والريبة ومنقسم ومتنازع فيما بينه، هو ظهور عجز إسرائيل عن تحقيق أهدافها من الحرب على قطاع غزّة. وثمّة محلّلون كثيرون في إسرائيل يعتقدون أن ما وصف بأنه تطاحن علني بين أعضاء هذا المجلس، والذي بدأ في مؤتمر صحافي عقده وزير الدفاع يوآف غالانت، واستمرّ عبر سيل من التعليقات والردود المؤيدة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والمعارضة له، وانتهى حتى اللحظة في المؤتمر الصحافي الذي عقده الوزير بيني غانتس، يشكل خطراً على أمن إسرائيل.

صحيح أن الفئة التي تقرّ بأن إسرائيل هزمت في 7 أكتوبر (2023) ما زالت قليلة، إلا أن هناك شبه إجماع على أنها تلقّت ضربة قاسية، والملفت أكثر شبه الإجماع أيضاً على أنها منذ ذلك الوقت لم تنهض فعلاً، ولا تزال عالقة في ما بات يُصطلح على تسميتها مصيدة استراتيجية في عدة جبهات قتال. وما يقف في صلب الأهداف التي عجزت الحرب عن تحقيقها بالأساس هدف القضاء على المقاومة الفلسطينية، وبالذات على حركة حماس، بما يتيح المجال أمام إمكان إنشاء حكم بديل في قطاع غزّة في اليوم التالي للحرب. وفي هذا الصدد، من المهم أن يُشار، بالاستناد إلى ما يظهر في الإعلام الإسرائيلي، إلى أن الجديد المتعلق بهذا يكمن في الإقرار باستحالة الوصول إلى هذا الهدف، مثلما في وسع الوقائع التالية أن تثبت:

أولًا، ذكرت صحيفة معاريف أمس (2024/5/21) أن زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إلى إسرائيل، والتي عقد خلالها اجتماعات مع قيادتي المؤسّستين السياسية والأمنية، هدفت، من بين أمور أخرى، إلى نقل وجهة نظر راسخة لدى الإدارة الأميركية، أنه لا يمكن هزيمة «حماس» من ناحية عسكرية، بل فقط من خلال طرح بديل سلطوي لها، وأن مقاربة نتنياهو الذاهبة إلى أنه ينبغي أولًا القضاء على «حماس» ثم طرح البديل لـ«اليوم التالي»، لا تعدو كونها ضرباً من العلاقات العامة، ومحاولة جني فائدة سياسية من التظاهر بمغايرة الموقف الأميركي. ثانيًا، قبل عدة أيام، قدّم نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، يورام حيمو، استقالته من منصبه بشكل احتجاجي، ومما كتبه في رسالة استقالته: «تحقيق هدف إقصاء حماس من السلطة في قطاع غزة هدف استراتيجي مهم للغاية من أجل بلورة البيئة القريبة من إسرائيل، غير أن الطريق إلى بلوغه ما زالت طويلة جداً بالمقاربة الحالية، وثمّة شك فيما إذا كان يمكن بلوغه أصلًا. ومع أنني أعتبر أن هناك إنجازات في غزّة وهي مهمّة، إلا أنها استنفدت تأثيرها الإيجابي» على «اليوم التالي» للحرب.

ثالثًا، في الأسبوع الفائت، أصدر عضو الكنيست عميت هليفي من حزب الليكود، وهو عضو في لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، بياناً عقّب فيه على تصريحات وزير الدفاع غالانت التي قال فيها إن «حماس» لم تعد تؤدي مهمّاتها كمنظمّة عسكرية، بعد أن جرى تدمير جميع كتائبها. وأكد هليفي أنه، بوصفه عضوًا في اللجنة البرلمانية المذكورة التي تستمع إلى تقارير أمنية من كبار المسؤولين العسكريين، يمكن أن يؤكد أن غالانت لا يقول الحقيقة. ومما كتبه حرفيًا: «تؤكد الوقائع أن جميع كتائب حماس من دون استثناء وكذلك كتائب الجهاد الإسلامي ما زالت ناشطة. فلم تتوقف أي كتيبة عن نشاطها، ولا تفتقر أي كتيبة إلى قائدها أو إلى قادة فرقها. صحيحٌ أنه تم المساس بجزء منها، ولكن بشكل أقل بكثير مما يجري نشره على الملأ كذبًا. والأكيد أنه لم يتم تدمير أي كتيبة مطلقًا». أخيرًا، لا بُدّ من الإشارة إلى أن ما تعرضه واشنطن لتجاوز فشل إسرائيل في هزيمة «حماس» تواطؤ دول عربية والسلطة الفلسطينية على طرح بديلٍ عن هذه الحركة.

قمّة المنامة... جعجعة بدون طحن

عبد اللطيف السعدون

لم يُجانب زميلنا الصحافي في «آر تي العربية»، سلام مسافر، الصواب عندما اختصر تغطيته مؤتمر قمة المنامة الأسبوع الماضي في التغريدة التالية: «وصلوا، اجتمعوا، أولموا، تجشأوا، ناموا، خطبوا، التقطوا الصور، وغادروا». وعلى هامش المؤتمر سأل متابع للأخبار العاجلة: «كم كلف مؤتمر المنامة من نفقات؟ أما كان الأجدى أن ينفق المال في شراء خبز وحليب لأطفال غزّة الجياع؟»، واستعاد آخر قصيدة كان شاعر عربي قد وجّهها الى القادة العرب الذين اجتمعوا في قمة سابقة «ما جحدنا أفضالكم غير أنّا/ لم تزل في نفوسنا أمنية. ... في يدينا بقية من بلادٍ/ فاستريحوا كي لا تطير البقية»! وحتى عمرو موسى، الذي نظّم أكثر من قمّة لمّا كان أمينا عاما لجامعة الدول العربية لسنوات عشر، وجّه رسالة عتاب لافتة عنونها بعبارة «بأية حال عدتِ يا قمّة!».

وهكذا، كثير من التغريدات، وكثير من الأسئلة، وكثير من الرسائل، وكلها مرّت من دون إجابة، شأنها شأن قمم عقدت في الماضي، وقيل إنها تُعنى بالقضية الفلسطينية، لكن «القضية» ظهرت في مكان آخر، واستحكمت حلقاتها من دون حل، وبقي أصحاب القضية الحقيقيون في انتظار الفرج حتى لم يعد ثمة أمر يوازي هول ما يحدث اليوم على أرض غزّة، وليس ثمة حتى كلام عربي من ذوي الشأن يطمئن، ويثير الحماس للعمل، ويستفزّ العقول الغائبة عمّا يحدُث.

واستطرادا مع ما أنتجته قمم الماضي، ثمّة ما يسجل على قمة المنامة التي تحمل الرقم 33، وهي تمثل، ولو نظريا، حاصل جمع 22 دولة، وقد انعقدت في اليوم 223 من حرب الإبادة التي يشنها الكيان الاسرائيلي على الشعب في غزّة، وبعد سقوط 35303 شهداء و79261 جريحا، وما تحمله هذه الأرقام من حيوات وآمال وطموحات وتطلعات أكبر بكثير مما حمله البيان الختامي لقمة المنامة من دعوات إلى وقف العدوان، والمطالبة بخروج القوات الإسرائيلية من جميع مناطق القطاع، ورفض الحصار المفروض عليه، إلى آخر «الكلايش» التقليدية المعروفة التي أصبح ترددها من دون نتيجة يثير الهمّ على القلب، وأقلّ ما يقال في ذلك أنها دعوات ومطالبات ترافقها الخيبة وقصر النظر، إذ لم تخرُج عن إطار الأمل في أن ترضخ إسرائيل للضغط الدولي المتعاظم فتوقف حربها «المقدّسة» في غزّة، مع أن الكل يدركون أن إسرائيل لا يمكن أن تنصاع لما يُطلب منها إلا إذا كانت «الحديدة حارّة» كما يقول إخوتنا الفلسطينيون. ولا ننسى أنها تحوّلت منذ ساعة قيامها قبل أكثر من سبعة عقود إلى غول جيو- استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وامتلكت بمرور الزمن أدوات التدمير والإبادة بفضل الغرب، وبتدبيره ورعايته، وبخاصة الولايات المتحدة التي أطلقت يدها للعبث بالمنطقة كما تشاء. ولذلك هي لا تقبل بحل الدولتين، ولا بالدولة الفلسطينية، بل ولا تقرّ بوجود شعب يسمّى «شعب فلسطين»، كما أنها رفضت وترفض وقف حربها على غزّة حتى آخر غزّي، وهذا ما قاله بنيامين نتنياهو بعظمة لسانه، وأردفه بالإصرار على ضرب رفح أيضاً.

ومع أن إسرائيل نفسها تعرف أن مؤتمر قمّة المنامة ليس في إمكانه أن يقدّم أو يؤخّر في خططها العدوانية ضد شعب فلسطين، وأن لا شيء يحدُث بعده، إلا أن شيئاً من التوجّس بقي عندها في أن رجال القمّة، وتحت ضغط الشارع العربي، ولتسجيل موقفٍ يذكر لهم، ربما يتّخذون قراراتٍ تكون لها مفاعيلها الاستراتيجية والسياسية التي قد تُضعف من سطوتها على المنطقة، وقد تُجبرها على التنازل عن بعض ما تمسّكت به، كما خشيت أن يكون بين تلك القرارات التهديد باستخدام ورقة النفط والاقتصاد في مواجهة أميركا والغرب، إذا لم توقف حربها على غزّة، أو أن تقرّر القمّة تجميد عمل سفاراتها ومكاتبها لدى الدول العربية، أو أن تعمل على إيقاف مسيرة التطبيع معها، ولو مؤقّتا، وكل هذا بالطبع لم يحدُث، ولن يحدُث، والأسباب معروفة. يبقى أن يُذكر أن قمّة المنامة استعادت «الثيمة» القومية التي كنّا نتغنّى بها أيام زمان، أن «فلسطين» هي القضية المركزية عندنا، وهي استعادة تُذكر فتشكر، وأن نرد الجميل للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الذي نصحنا في كلمته في القمّة بضرورة «كسر الحلقة المفرغة من الانقسام»، وحذّر من «تلاعب الأطراف الأجنبية»، ودعانا إلى «المضي معا لبناء مستقبل أكثر سلما وازدهارا لشعوب المنطقة». ... والمختصر المفيد أن قمّة المنامة بإيقاع جعجعة، ولكن من دون طحن.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

اتحاد قبائل سيناء ومرض هشاشة الدولة العربية

معتز الفجيري

عبّر نشطاء سياسيون وحقوقيون مصريون كثيرون عن مخاوف مشروعة جرّاء تأسيس ما يُعرف باتحاد القبائل العربية. وليست القضية في تأسيس اتحاد يمثل جماعة من المصريين، والذي قد يكون أمراً عادياً في سياق سياسي طبيعي يكفل حرّية التجمّع والتنظيم ضمن ضوابط دستورية دقيقة، ولكن القلق ينبع من السياق السياسي شديد الخصوصية لتشكيل هذا الاتحاد والإعلان عنه تحت الرعاية الرسمية الاحتفالية المبالغ فيها من الدولة المصرية وإعلامها الموالي. في وقت قصير، أصبح مؤسس هذا الاتحاد ورئيسه، إبراهيم العرجاني، من أهم رجال الأعمال في مصر، وصاحب نفوذ سياسي واسع يعكس رغبة من السلطة الحاكمة بتقوية هذا التحالف باعتباره يخدم السلطة الحاكمة ويدعمها. وقد اكتسب العرجاني قوّته بالأساس من تسخير الجماعات القبلية المسلحة الموالية له في سيناء، للتحالف مع الجيش والأجهزة الأمنية خلال الحرب على الجماعات المسلحة في سيناء. وفي وقت قصير، دخل العرجاني في شراكة مع الدولة في إقامة مشروعات عمرانية وبنية تحتية. وبذلك يكون تصعيد الرجل وتشكيل اتحاد القبائل ليس مفاجأة، بل هو عرض لمرض أكبر لحق بالدولة المصرية، ودول عربية أخرى يتلخّص في هشاشة بنية تلك الدولة، واستعداد السلطات المستبدّة فيها لخوض أي مغامرات وبناء أي تحالفات قبلية أو جهوية لحماية السلطة. أصبح البقاء في السلطة هدفاً في حد ذاته، ولو على حساب الإضعاف المنهجي للدولة، وتقويض مؤسّساتها الدستورية والقانونية، وتشويه نسيجها المجتمعي. تخبرنا التطورات السياسية في العقدين الأخيرين في دول مثل العراق وليبيا واليمن والسودان أن السلطة الباطشة الباقية في الحكم لا تعني بالضرورة دولة قوية، وأن طول أمد هذه السلطة الباطشة في الحكم لا يعني سوء تضخيم فداحة (وتداعيات) الانفجار الحتمي الذي سيخلف هذه السلطة في مرحلة لاحقة. أصبح الخطر الجسيم في هذه المنطقة هو هشاشة كيان الدولة ذاته، وفي أحيانٍ كثيرة، غياب الإجماع الوطني والمجتمعي على هذه الدولة وهويتها الوطنية. لا يكفي التفكير في مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية من دون مواجهة حقيقة أننا نشهد عصر انهيار وهشاشة كيان الدولة ذاته في كثير من دول المنطقة. تختلف حدّة هذا الانهيار وتسارعه من دولة إلى أخرى طبقاً لظروفها التاريخية، ومدى تماسكها الداخلي، لكن الحقيقة أن هشاشة الدولة العربية واقع، سواء كان يجري بشكل سريع أو عبر الموت البطيء. لن يكون لدفاع الديمقراطيين أو نشطاء حقوق الإنسان معنى إذا لم يكن هناك إدراك لحجم الاهتراء والانحطاط المؤسسي الذي وصل إليه كثيرٌ من دول المنطقة. لم تعد القضية مقتصرة فقط على وجود نظام ديمقراطي أو عدمه، فقياس مدى هشاشة الدولة أو تماسكها يتجاوز نمط نظام الحكم ذاته، مع التسليم بأن النظام الديمقراطي وحكم القانون يزيدان من فرص حماية الدولة وتصحيح مساراتها على المدى الطويل.

في كتابه حول «الانتقال الديمقراطي وإشكالياته» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة وبيروت، 2020) يؤكّد عزمي بشارة أن الإجماع على الدولة يعد من المحدّدات الرئيسية لنجاح أي تحوّل ديمقراطي، «فالديمقراطية ليست فوضى، بل نظام حكم يقوم على سيادة القانون في دولة، والاختلاف لا يكون إلا في إطار الوحدة. أما في حال اتخاذ الاختلاف شكل صراع يشق الوحدة ذاتها، فإن الاختلاف لا يكون تعدّدية قوى داخل دولة تمكّن من التنافس الديمقراطي، بل تعدد كيانات أو دول». ويعرّف التقرير العالمي لمقياس هشاشة الدول، والذي يصدر سنوياً عن صندوق السلام في الولايات المتحدة، الدولة الهشّة بأنها تلك الدولة التي تعجز عن أداء الوظائف الأساسية المتوقعة من حكومة ذات سيادة بفعالية. يعتمد هذا المقياس على تقييم تطبيق عدّة مؤشّرات تتعلق بدرجة الانقسام بين النخب السياسية المحلية، ومستويات التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية، ومدى اعتبار الحكومة شرعية من المواطنين، وقدرة السلطات الحاكمة على تقديم الخدمات الأساسية والعامة، والقدرة على إنفاذ القوانين، والاحتكار الشرعي للعنف، وفعالية الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الجنائي وإنفاذ القانون، وحماية سيادة القانون وحقوق الإنسان. وتشمل أيضا قياس عدة مؤشّرات اجتماعية واقتصادية، منها مستوى الضغوط الديمغرافية، وحدّة الظلم الاجتماعي، وهجرة الأدمغة والكفاءات، وجودة وفعالية الأداء الاقتصادي، واستقبال الاستثمارات الأجنبية، ومعدلات الفقر وعدم المساواة الاقتصادية.

> لا يكفي التفكير في مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية من دون مواجهة حقيقة أننا نشهد عصر انهيار وهشاشة كيان الدولة ذاته في عدّة دول

تصنف الدول العربية في تقرير عام 2023، وباستثناء معظم دول مجلس التعاون الخليجي، إما باعتبارها في مرحلة تنذر بالخطر مثل تونس، المغرب، الجزائر، أو في وضعية حرجة جداً مثل مصر، أو وضعية شديدة الهشاشة وعدم الاستقرار مثل العراق ولبنان وليبيا، وسورية، واليمن، والصومال. في هذا السياق المأساوي، فإن مساعي الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي لتكثيف التعاون مع الحكومات العربية في جنوب المتوسّط لمواجهة تدفقات الهجرة غير النظامية واللاجئين بات من ضروب العبث. لن تتمكن هذه الدول المهترئة جنوب المتوسط من حراسة حدود أوروبا بشكل فعال مقابل المال. الإشكالية ليست فقط في استغلال ملف الهجرة من دول الجنوب لابتزاز أوروبا، ولكن تكمن في حقيقة أن هذه الدول تفتقر بالأساس للحد الأدنى من المقومات المطلوبة لتنظيم الحدود أو لتوفير الحد الأدنى من الظروف الحياتية الملائمة لمواطنيها لتجنيبهم خوض رحلة الموت عبر البحار للوصول إلى الضفة الثانية من المتوسط.

إن أيّ تحرّك من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقتنا لا بد وأن ينتبه إلى كيفية التعامل مع الخلل العميق الذي أصاب كيان الدولة ذاته، وأن يكون في مقدّمة برنامجه الوسائل التفصيلية المطلوبة لتعزيز أركان الدولة الحديثة، ومؤسّساتها وقدراتها، وهو الأمر الذي يتطلب التعامل مع ما هو أعمق من رفع مطالب الحرية والليبرالية وتداول السلطة.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

كاريكاتير **عماد حجاج**

إسرائيل... هل هي بداية نهاية الإفلات من العقاب؟

علي أنوزلا

توزّعت الآراء عقب إعلان طلب المدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية، كريم خان، من قضاة المحكمة إصدار مذكّرة توقيف دولية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه وثلاثة من قادة حركة حماس، ما بين مرحبين بهذا الإعلان الذي تأخر كثيراً، وهؤلاء أغلبهم من أنصار الفلسطينيين، لأنهم رأوا في الإعلان بداية تحرّك «الجنائية الدولية» ضد جريمة الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في غزّة منذ أكثر من سبعة أشهر، وما بين منتقدي الإعلان، وقد اشترك في هذا الانتقاد قادة «حماس» كما قادة إسرائيل وقادة الدول التي تحميهم، كل لأسبابه الخاصة، ولعل هذا ما كان يصبو إليه كريم خان، من خلال بيانه «المركّب»، أي عدم إرضاء أي طرف، ليظهر بمظهر المدعي العام المحايد والنزيه والموضوعي، وهو أصلا ليس كذلك، كما بيّنت وقائع سابقة في تعاطيه مع جرائم ارتكبت وما زالت ترتكب ضد الفلسطينيين، لم يحرّك ساكناً لمواجهتها، على غير دأبه مثلاً عندما تعلق الأمر بصراعات أخرى، منها الحرب في أوكرانيا.

لن نقف عند تأخّر المدعي العام كثيراً في إصدار بيانه، وهو الذي بادر إلى إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتهمة ارتكاب جريمة حرب على خلفية الحرب في أوكرانيا في ظرف زمني قياسي، بينما ما زال بيانه الحالي مجرّد طلب، وقد يستغرق اتخاذ قرار إصدار مذكرات توقيف عن قضاة الجنائية الدولية ما بين أربعة إلى ثمانية أسابيع، هذا في حال ما إذا لم يجر رفض الطلبات أو إحداها، رغم أن هذا مستبعد. لكن بالنظر إلى الضغوط السياسية الكبيرة التي تتعرّض لها المحكمة وقضاتها، لا شيء مستبعد. ولو حدث هذا ستكون سابقة تضاف إلى ما سبق من سياسات الكيْل بمكيالين، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، والتي عرّت حرب غزّة الكثير منها وأسقطت عنها أوراقاً كثيرة من التوت الذي كانت تتدثّر به.

وبالرغم من كل الملاحظات التي قد نسجّلها على عدم توازن بيان المدّعي العام الذي لم يربط تحقيقاته بأسباب الصراع عندما قدّم الوقائع كما لو كان الأمر يتعلق بحرب عادية بين جيش دولة وجماعات مسلحة انتُهِكَتْ فيها قواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. هذا، بالإضافة إلى أنه أسهب في الحديث عن حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولم يشر في أية لحظة إلى حقّ الفلسطينيين في المقاومة والدفاع عن أرضهم وعرضهم وحياتهم، وهم الذين يتعرّضون منذ أكثر من سبعة عقود لجريمة إبادة جماعية ممنهجة ولتطهير عرقي مستمر، كما لم يورد كلمة واحدة عن حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم باعتبارهم شعباً تحت الاحتلال وأراضيهم محتلة. وحتى من حيث عدد الطلبات ثمّة عدم توازن واضح في توزيعها ما بين إسرائيل وحركة حماس، حيث خصّ المدّعي العام حركة المقاومة الفلسطينية بثلاث طلبات، بينما لم يقدّم سوى طلبين في حق قادة إسرائيل، وظهر الخلل وعدم التوازن بشكل فاضح في توزيع التّهم، حيث خصّ البيان قادة «حماس» بتهم كثيرة وبالتفصيل المملّ بالصفة وعدد الضحايا بالأرقام، بينما استعمل عبارات عامة وجملاً فضفاضة قابلة للتأويل عند الحديث عن الجرائم المنسوبة إلى قادة إسرائيل، من قبيل «استخدام تجويع المدنيين عمداً وسيلة من وسائل الحرب»، و«قتل الفلسطينيين واضطهادهم». هكذا بدون تفصيل كما نقرأ في الاتهامات الموجهة إلى قادة «حماس»، بينما تثبت الوقائع على الأرض الجرائم الفظيعة التي ترتكبها إسرائيل يومياً ضد الفلسطينيين بالأرقام والأماكن والأسماء والصور التي تنقل على الهواء مباشرة. ومع ذلك، يجب أن ننظر إلى نصف الكأس المملوءة، واعتبار بيان المدّعي العام وثيقة مهمة قد تشكل بداية نهاية إفلات إسرائيل وقادتها من العقاب على جرائمهم التي ألحقوها بالشعب الفلسطيني، منذ احتلوا أرضه قبل أكثر من سبعة عقود، فهذه أول مرّة تصدر فيها اتهامات ضد قادة إسرائيليين، وليس أي قادة، وإنما رئيس الوزراء الصهيوني ووزير دفاعه، وهذا في حد ذاته تحول كبير في نظرة القضاء الدولي إلى إسرائيل التي كانت تُعامل دولة فوق القانون الدولي، وهو ما يدفع إلى الأمل بأن تصدُر اتهامات أخرى مستقبلاً ضد قادة إسرائيليين آخرين مورطين في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

> صفعة أولى للمجرمين المتغطرسين وحتى إذا لم تؤذهم على الأقل أذلّتهم

يجب النظر إلى هذه الخطوة، رغم صغرها، قراراً تاريخياً في سجلات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لأنها بمثابة اختبار مدى قدرة نظام القانون الدولي على ضمان العدالة للضحايا في فلسطين، وأكثر من ذلك مدى قدرته على إجبار إسرائيل وقادتها ومن يحميهم في عواصم الدول التي تدّعي الديمقراطية على تحدّيه والاستخفاف به، على الخضوع إليه والاستجابة لقراراته.

(كاتب وإعلامي مغربي)

سقطت طائرة رئيسي فتطايرت الأوراق

جيرار ديب

حمّل وزير الخارجية الإيراني السابق، محمد جواد ظريف، الاثنين 20 مايو/ أيار الجاري، الولايات المتحدة المسؤولية عن مأساة تحطّم مروحية الرئيس إبراهيم رئيسي من خلال منعها بيع الطائرات وقطع غيارها لإيران. جاء هذا بعد ليلة لم تنم فيها إيران، حين استيقظ العالم، صباح ذلك اليوم على نبأ وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان والوفد المرافق لهما إثر تحطّم مروحيتهم، مساء اليوم السابق في محافظة أذربيجان الشرقية شمال غربي إيران خلال عودتهم من مراسم افتتاح سدّ على الحدود بين إيران وأذربيجان بمشاركة الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف. لا يخرج اتّهام ظريف من إطاره السياسي، رغم أن العقوبات الأميركية لم تزل حاضرة على نظام طهران، إلا أنّ التهرّب من العقوبات بات ميزة الأنظمة التي تشكّل إلى جانب طهران حلفاً متيناً يتكوّن من طرفين رئيسيَين الصين وروسيا. لهذا لن تقف العقوبات عائقاً أمام تطوّر الصناعة والتكنولوجيا الإيرانية، فهي التي مدّت روسيا بمسيّرات «شاهد» بنسختها المتطوّرة.

في إطار الردّ على ظريف، نقلت شبكة «أن بي سي» عن مسؤول كبير في إدارة الرئيس جو بايدن، قوله إنه «لا يرى أي مؤشرات على تدخّل أجنبي في تحطّم مروحية الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي». وأضاف إن «الإدارة لا تتوقّع حدوث تغييرات في العلاقات بين البلدين بعد مقتل الرئيس الإيراني».

وقعت الكارثة مع سقوط الطائرة الرئاسية، ولكن ما لم يكن في الحسبان هو تطاير أوراق كانت حتى الأمس القريب مختوماً عليها بالسرية التامة أو على الأقل كان الغموض يلفّها، فاتّهام ظريف من الأوراق التي يلفّها الغموض، ولا سيما أنه قد يكون ابتعد في رمي الاتّهام ليطاول المنطقة التي سقطت فيها الطائرة، وهي أذربيجان الإيرانية التي تقع على الحدود مع أذربيجان الدولة، برئاسة علييف، وهنا تكمن المعضلة. اشتكت إيران من تزايد النفوذ الإسرائيلي في أذربيجان الجارة، وخاضت حرباً سرّية معها بسبب علاقتها مع إسرائيل، إذ لطالما نظر الإيراني على أن الوجود والتعاون العسكري لباكو مع تل أبيب يشكل خطراً على أمنه القومي، فكيف إن كانت إسرائيل تملك على حدودها مراكز تجسّسية عالية الدقة تنظر دائماً إلى ما يحدث في الداخل الإيراني، ما يغذّي فرضية تحكّم الاستخبارات الإسرائيلية في أجهزة القيادة للطائرة.

هذه الورقة الغامضة بين الجارتين الشيعيّتين، لطالما عمل رئيسي على فكّ عقدها، وكان جديدها أخيراً بناء السدود المشتركة بين البلدين. وفي علم الجغرافيا الطبيعية ورسم الخرائط، المياه المشتركة وإقامة السدود قد تشعل توترات سياسية بين الدول تؤدي إلى حروب عسكرية. ولكن ما كان يقوم به رئيسي مع أذربيجان، كان أبعد من سدّ وحصص مائية، كانت أبعاده تصل إلى حدّ الأحلام، بإسقاط العلاقة بين باكو وتل أبيب وتخفيف الوجود الإسرائيلي بكل أشكاله في هذه الجارة. لهذا قد تكون تهمة ظريف متناغمة مع اتّهام بعضهم الذين وجّهوا أصابع الاتهام إلى الكيان الإسرائيلي، ضمن الحرب الدائرة بين البلدين على مختلف أشكالها، الأمر الذي ترفضه إسرائيل، إذ أفاد مسؤول إسرائيلي لوكالة رويترز، إنه «لا علاقة لإسرائيل بمصرع رئيسي في حادثة الطائرة».

من الأوراق التي تطايرت أيضاً ما كتب عليه «سرّي للغاية»، تلك المرتبطة بموضوع أسرار الدولة، فهناك مراسلات لا يمكن لأحد الاطلاع عليها إلا من كان مهتماً بشكل خاص في إدارة الأمن الداخلي للدولة. فإن بعضهم قرأ من خلال التعليق الأول للمرشد الأعلى علي خامنئي منذ إعلان لحظة السقوط، ودعوته إلى عدم القلق قائلاً إن «شؤون الدولة لن تتعطل»، خوفاً حقيقياً من إحداث توترات داخلية، هذه المرّة ليس بين المحافظين والإصلاحيين، لأن هذه المرحلة تعتبر السلطات الإيرانية أنها طوتها إلى غير رجعة بعد قمع الاحتجاجات المرتبطة بمقتل الفتاة مهسا أميني، بل إن خوف المرشد الأعلى أتى في سياق الصراع الداخل بين صقور المحافظين أنفسهم.

بالطبع، لن تتعطّل البلاد، ولكن ما كشف عنه «السقوط القاتل» لرئيسي قد يكون مفتعلاً داخلياً بحسب بعض التحليلات. فرئيسي لم يكن رئيساً فقط للجمهورية الإسلامية التي يحكمها مرشد أعلى يربط مفاصل السلطة بيده، بل كان مهيّأً من السياسة الإيرانية لإدارة مرحلة ما بعد المرشد خامنئي الذي بلغ 90 عاماً، الأمر الذي أوجد عداءات في النواة الصلبة للنظام، ولا سيما رفض محبتي خامنئي نجل خامنئي الطامح هو إلى إدخال عامل التوريث على منصب المرشد الأعلى بعد موت والده.

> لم يكن رئيسي رئيساً فقط لإيران التي يحكمها مرشد أعلى يربط مفاصل السلطة بيده، بل كان مُهيَّأً لإدارة مرحلة ما بعد المرشد خامنئي الذي بلغ 90 عاماً

سيعزّز صراع الأجنحة داخل الحزب الراديكالي الحاكم، حتماً، وصول الرئيس المتطرف ذي التوجّه العسكري للتعامل مع تحديات المرحلة المقبلة. لقد تمتّع رئيسي بقدر عالٍ من دبلوماسية «المراوغة» الهادفة إلى تحقيق مبتغاها بعيداً عن لغة الحرب. لهذا تقاطعت رؤيته مع المواقف الأميركية على عدم توسيع حرب غزة، وحصرها ضمن قواعد الاشتباك، وما جولات وصولات وزير خارجيته حسين عبد اللهيان إلّا لتفعيل ذلك.

سقطت طائرة رئيسي في وقت تشهد الدبلوماسية الأميركية حراكاً عالياً في الشرق الأوسط، ولا سيما مع عودة العلاقات الأميركية - السعودية التي تشهد تطوراً ملحوظاً، عبّرت عنه زيارة مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سولفيان الذي أجرى اجتماعات بنّاءة مع ولي عهد السعودية محمد بن سلمان وأطلع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عليها، وفي ضوء صعود تركيا إقليمياً، إذ رجّحت صحيفة Aydinilk التركية أن سبب إعلان واشنطن بدء مرحلة جديدة بعلاقاتها مع أنقرة يعود إلى رغبة مراكز صنع القرار الأميركية في جعل تركيا ثقلاً موازناً لواشنطن في مواجهة الصين وروسيا وإيران.

مهما كانت الفرضيات والسرديات التي سيحيكها النظام في إيران لتبرير سقوط الطائرة، إلا أنّها تصبّ في خانة واحدة هي أن رئيس إيران محسوب على جناح «قم» الخاضع بالمطلق لسلطة المرشد، والذي تتوقف رؤيته عند حدود الرئاسة فقط. فمن يدير البلاد اليوم هو محمد مخبر المجبور بالحرص على تطبيق المادة 131 من الدستور الإيراني، والتي تدعو في حال غياب الرئيس إلى إجراء انتخابات في غضون فترة 80 يوماً؛ ولكن هل الأرضية اليوم في إيران مستعدّة لخوض المعركة الانتخابية الرئاسية؟ أم حتمًا سيأتي رئيس سيكون مجبراً على السير بخطط لإسقاط التفاهمات السابقة مع الغرب، وتمتين العلاقة مع روسيا والصين؟

(كاتب لبناني)

من جنازة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وعدد من المسؤولين، 21 مايو/أيار، تبريز
(عطا داداشي/ فرانس برس)

إبراهيم رئيسي وديكتاتورية الفضول

أرنست خوري

تحطُّم مروحية الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ومقتله مع وزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان ومرافقيهما حدث ينتمي إلى عالم السياسة بالدرجة الأولى، ولكنه يعني أيضاً الإعلام والمشتغلين فيه. والإعلام المقصود هنا هو ذلك الخبري اليومي، اللاهث وراء الحدث، أو هكذا كان يفعل قديماً، ثم صار يركض خلف ما يرغب القارئ بقراءته والمشاهد بمشاهدته، بما أن «الزبون ملك» وهو الذي يفرض حدثه، حتى ولو كان ما يهمه شديد الفضائحية، سخيفاً تافهاً، أصفر بلون صحافة التابلويد. وبلغ الأمر في الإعلام المعاصر حدّ إدمان «الترند»، حتى أمسى أسير خوارزميات محركات البحث واتجاهات التفتيش عن الكلمات المرغوبة في سوق النميمة على السوشال ميديا. لكن في أحداث معينة، كمقتل رئيسي وعبد اللهيان والآخرين، تحضر العناصر الثلاثة معاً: الحدث وفضول القارئ والترند، أي اتجاهات البحث.

فجأة، أخذ المراسلون داخل قطاع غزّة استراحة لم تكن متوقعة من الرسائل المباشرة والتقارير والتنقل بين مجزرة وأخرى، عندما نقلت شاشات معظم التلفزيونات العربية أثيرها إلى إيران 16 ساعة متواصلة فصلت بين وصول أول خبر عن «هبوط صعب»، مثلما سمّاها الإعلام الإيراني، لمروحية الرئيس شمال غربي إيران بعد ظهر الأحد الماضي، والعثور على جثث ركابها صباح الاثنين بين حطام المروحية المصنوعة أميركيّاً منذ 1968، وقد انطلق محمد جواد ظريف من تلك المعلومة لكي يتهم أميركا بالمسؤولية عن الحادث، لأن العقوبات تمنع طهران من شراء قطع غيار للمروحية، من دون أن يخبرنا وزير الخارجية السابق لماذا لم تتزوّد جمهوريته بمروحيّات متطوّرة من حليفيها الصين وروسيا مثلاً وهي تقف على عتبة الدولة النووية؟ ما علينا، فهذا ليس موضوعنا. موضوعنا أن الحادث يبدو حتى اللحظة خالياً من أي نية جرمية. لا ذيول سياسية كبيرة له، مثلما أخبرنا علي خامنئي. قد تكون المعارضة الإيرانية مريم رجوين وحدها من يعتقد أن الحادثة «ضربة استراتيجية من العيار الثقيل» للنظام. إسرائيل تحلف بأن لا علاقة لها بالموضوع. حكّام أميركا تابعوا الخبر ببرودة، وربما استغربوا في سرّهم مواصلة اعتماد السلطات الإيرانية على مروحيات عجوزة كـ«بيل 212» التي كان يطلق عليها لقب «دبور الجحيم» نظراً إلى تطورها وقدراتها، لكن بمعايير ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وليس بعد نصف قرن من صناعتها. طيلة الساعات الـ16 المتواصلة، اختفت حرب الإبادة على غزة عن السمع، مع أنه خلال هذه الساعات، سجّلت وزارة الصحة في القطاع عشر مجازر أسفرت عن قتل 106 أشخاص وإصابة 176 غيرهم ممن وصلوا إلى المستشفيات، أي أن هذه الحصيلة تستثني من لم يُعرف بقتلهم وجرحهم، ومن لم يُعثر على جثثهم. إذاً ما هذا الذي دفع إدارات وسائل الإعلام، تحديداً الخدمات العربية لوكالات الأنباء العالمية والتلفزيونات العربية الرئيسية، إلى اعتبار أن حادث تحطم مروحية لرئيس بلد فاعل في المنطقة أهم من مواصلة تغطية مجزرة بوزن تلك الحاصلة في غزّة؟ يمكن أولاً إيراد عامل «التعب» صحافياً من خبر غزّة. ثانياً نوع الخبر الإيراني بحد ذاته، ببوليسيّته وتشويقه وإثارته وبقدرته الذاتية على توليد نظريات مؤامرة، بما أن مقدار الثقة بشفافية الرواية الرسمية الإيرانية في العادة لا تنافسه إلا مصداقية أنظمة كسورية ـ الأسد. ثالثاً الدعاية غير المقصودة التي قدّمها مسؤولون إيرانيون رفيعو المستوى للحادث، عبر رمي أخبار كاذبة من نوع أنهم أجروا اتصالات بنجاح مع أفراد كانوا على متن المروحية، ثم إن ركاب المروحية نجوا وهم في طريقهم براً إلى مدينة تبريز. رابعاً، وهو ما قد يكون الأهم، حشرية القراء والمشاهدين، واستعدادهم للجلوس 16 ساعة أمام الشاشة الكبيرة أو الصغيرة، لمضغ المعلومات الشحيحة نفسها، أو الشائعات لا مشكلة، المهم أن نأخذ أي شيء يُقال لتشييره على السوشال ميديا، بما أن الخرافة تفيد بأن كل مواطن صحافي في زمن موت الصحافة وديكتاتورية الفضول.

تركة رئيسي الثقيلة

مروان قبلان

ليس تفصيلاً عابراً حادث تحطم طائرة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ومقتله مع آخرين، إن لم يكن لشيء، فلأنه يعطينا مرّة أخرى صورة واضحة عن كيفية إدارة إيران أزماتها، سواء على المستوى الإعلامي أو العملياتي، وعن وضع مؤسّساتها وأجهزتها، وإمكاناتها المدنية، والعسكرية. ورغم أن الراجح كون الطائرة تحطمت بفعل الأحوال الجوية السائدة، الا أن هذا لا يمنع وجود تساؤلات عديدة مرتبطة بالكفاءة والفعالية، مثل أن طائرة الرئيس فقط هي التي تأثرت بالعاصفة من بين ثلاث طائرات كان يضمها موكبه (ما يطرح أسئلة بشأن جهوزية طائرة الرئيس وإجراءات الأمن والسلامة فيها)، ومفارقة أن طائرات المرافقة التي يفترض بها أن تحمي الرئيس تركته من دون حماية ووصلت هي دونه إلى برّ الأمان. ليس هناك شك في أن عملية استبدال رئيسي سوف تجري بسلاسة في أروقة النظام الايراني، لوجود آليات دستورية تحكمها، كما أن من غير المحتمل أن تكون لغيابه تداعيات آنية في وضع ايران الداخلي أو في سياساتها الخارجية والأمنية، خاصة في المنطقة العربية، فهذه السياسات لا يحدّدها، كما هو معروف، الرئيس أو وزير الخارجية، بل المرشد والحرس الثوري الذي يلعب دورا محوريا في وضعها وتنفيذها، في حين تترك للرئاسة والخارجية مهمّات قيادة العمل الدبلوماسي الذي لا يعكس دائما، ولا يتفق بالضرورة مع العمل الميداني، كما أوضح وزير الخارجية السابق، جواد ظريف، في تسريباته الصوتية، وفي مذكّراته التي نشرها أخيراً. فالقول الفصل هنا للحرس الثوري، وتحديدا فيلق القدس. المشكلة الكبرى التي يفرضها غياب رئيسي على النظام إيجاد بديل له داخل المعسكر المحافظ يحظى بثقة المرشد، والحرس الثوري، وفي الوقت نفسه، يتمتّع بدرجة من القبول على الساحة الدولية، في فترة تتّسم بعدم اليقين في تاريخ إيران والمنطقة. فعلى مدى سنوات، وخاصة منذ تقديمه مرشّحاً عن التيار المحافظ في انتخابات 2017 الرئاسية، أمام الرئيس السابق حسن روحاني، ثم توليته السلطة القضائية تعويضا له عن خسارته الرئاسيات، بدأت عملية تصعيد رئيسي واعداده للعب دور مركزي في المشهد السياسي الإيراني، حتى بات يُنظر اليه الخليفة المحتمل للمرشد البالغ 85 عاما. وهذا تحديدا هو جوهر المعضلة التي سيمثلها غياب رئيسي بالنسبة للمعسكر المحافظ، وللمرشد نفسه، الذي ما فتئ يتقلص من حوله الرجال الذين يثق بهم أو يأتمنهم على تركته منذ مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني في مطار بغداد عام 2020. من غير الواضح أيضاً ما اذا كان غياب رئيسي سيؤدّي إلى بروز صراعات على خلافته داخل المعسكر المحافظ، وفيما إذا كان ذلك سيمثل أيضا فرصة للإصلاحيين لاستعادة المبادرة بعد أن جرى تهميشهم تماما خلال السنوات الماضية. هل نرى أيضا عودةً لتيار أحمد نجاد (القوميين الأصوليين)؟ وفي حال لم يحصل أيٌّ من هذا، هل يمتلك المرشد، الذي تلقى ضربة كبيرة بفقدان رئيسي، الوقت الكافي لإعداد خليفة له؟ وإذا تمكّن من ذلك، هل يمكن له اختيار خليفة يحقق الاجماع الذي حظي به رئيسي داخل المعسكر المحافظ؟ ليس فقط أن البحث عن بديل لرئيسي لن يكون مهمّة سهلة بحد ذاتها، بل أيضاً لأن هذه العملية تجري في ظروف إقليمية ودولية صعبة، ورغم أن ظروف إيران كانت دائما صعبة منذ 1979، لكن صعوبتها الآن مضاعفة، نظرا إلى الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، فهناك حرب غزّة المستمرّة منذ سبعة شهور، وكادت، لولا تدخّل إدارة بايدن، تفضي الى مواجهة مباشرة إيرانية -إسرائيلية، رغم أن احتمال اندلاع حرب شاملة بين إسرائيل وحزب الله ما زال قائما. وهناك أزمة برنامج ايران النووي، والذي تتزايد المخاوف بشأنه في ضوء تصريحات مسؤولين إيرانيين عن احتمال إعادة النظر في عقيدتهم النووية، وماذا عن المفاوضات السرّية الجارية مع واشنطن، في مسقط، وغيرها من عواصم المنطقة؟ هل تتوقّف بانتظار أن تتعرّف واشنطن إلى شريكها الجديد في طهران؟ وهل تتزايد في الأثناء مخاطر وقوع خطأ في الحسابات بسبب وجود فراغ رئاسي في إيران، ورئيس «مشلول» في واشنطن بحملة إعادة انتخابه، فيما يقاتل نتنياهو في إسرائيل من أجل البقاء؟

الأسدُ حين ينهش لحمَ مواليه...

عبير نصر

كثيراً ما أثيرت جدلية علاقة نظام الأسد في سورية بـ«عبيده» الموالين، وذلك لجهة الظروف المؤسّسة للحالة الوجدانية الجامعة بينهما، وبكلّ تناقضاتها المحيّرة، بالتزامن مع خبر اعتقال بشار برهوم، أحد أبرز أبواق الطاغية، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان حصر أسباب العدم السوري ومآلاته الراهنة، إذ إنه وبعد عقودٍ من حكم الأسد المطلق لا يمكن تفكيك هذه العلاقة البراغماتية، المتداخلة والتبادلية، والتي تبدأ من مظلومية تاريخية، مروراً بماهية الجماعة نفسها، وصولاً إلى التهديد الوجودي على وقع ثورة 2011 وما تبعها من حرب أهلية. ولا شكّ في أنّ محنة العلويين تنبع من مكر التاريخ نفسه الذي حوّلهم إلى عصا بيد النظام، ويمكن اليوم ربط توهّم اختلافهم عن بقية الطوائف بالتصوّر السام أنّ لديهم خصوصية لا مثيل لها في العالم، تستند إلى عصبية طائفية بالمعنى الخلدوني كقناةٍ لتوزيع السلطة بشكلٍ عبثي وقسري، وهو واقع فرضه انتماء نظام الأسد نفسه لبُنى ثقافية وسياسية مشوهة تشكّلت عبر تاريخ عسكري انقلابي معقّد.

ليست هذه نظرة تشاؤمية بل رؤية موضوعية لها ما يدعمها، لأنّ الأسد الأب لم يرد، ربما، بناء «علوية سياسية» بالمعنى الحرفي للمصطلح، لكنه وجد نفسه متورطاً بها، لأنه أراد أن يحوّل حكمه إلى سلطةٍ وراثية دائمة، ويقطع الطريق على أيّ تغيير أو انتقال للسلطة، وكلّ ما فعله أنه، ومنذ سبعينيات القرن الماضي، عمل حثيثاً على تفريغ الطائفة المسحوقة من سياقها الاجتماعي وتحويلها إلى طبقة عميلة منبوذة دون أصول تاريخية واضحة، وهو ما يجري حتى الآن مع الابن. وهكذا كلما تعقدت الشراكة بين الطرفين اختلفت تجلياتها وفقاً للشرط الوضعي الذي يحكمها، والإقرار بما تقدّم قد يكون المدخل لفهم هذه العلاقة المركبة، أما الاسترخاء لمسلّمات من قبيل أنّ الأسد يحتمي بالعلويين ويتظلّل بمخاوفهم، فلن يساهم سوى بتعزيز التصاق الطائفة بجلادها، والتي تتعامل مع فكرة إسقاط الأسد على أنها تصفية مباشرة لها، في استنتاج كارثي لا علاقة للمقدمات فيه بنتائجه، رغم تواتر أخبار مستمرّة عن وجود نقمة في الوسط العام للطائفة ضد النظام الذي ساقهم إلى قاع سحيق كلما حفروا يستجدون الخروج منه ازداد عمقه.

> ليس من المبالغة في شيء لو قلنا إنّ نظام الأسد برع في استغلال طائفته واللعب على مخاوفها الوجودية، ومن دون أن ينكشف
>
> لم يتوانَ الأسد الابن، بدوره، عن خلع ابن خاله عن عرش الاقتصاد السوري لأنه رفض دفع ديون الحرب لحلفائه، بحسب «التايمز»
>
> مطبّلو نظام الأسد لم ينافحوا عنه من منظور الواقعية السياسية، بالتأكيد، رغم إدراكهم أنّ التعايش معه انتهازيةٌ مهزومة ذاتياً

وليس من المبالغة في شيء لو قلنا إنّ نظام الأسد برع في استغلال طائفته واللعب على مخاوفها الوجودية، ومن دون أن ينكشف، متماشياً مع الذهنية العنصرية لملك بروسيا العظيم، فريديك الأكبر، الذي كان يعتبر البشر قطيعاً من الأيائل في حديقة النبلاء العظام. بهذا المعنى يُفتضح مدى احتقار الأسد لمؤيديه، وتصنيفهم أعداء محتملين ودون أن يغفر لهم زلّة لسان واحدة إن خرجت عن السياق المحدد. والمفارقة في الأمر، والمثير للسخرية المرّة أيضاً، أنّ احتقار الأسد لحاضنته الموالية يأتي بالتوازي مع استماتة الأخيرة في تجاوز إمكانات الواقع وملموسية الحدث لحماية عرشه الملكي، ما أكّده أستاذ العلوم السياسية في بيروت هلال خشان: «العلويون حاسمون لبقاء الأسد، ولن يحيا يوماً واحداً بدون دعمهم الكامل». الأمر الذي يفسر إلحاح السؤال عن حال الطائفة اليوم وما يمكن أن تفعله مع تسارع انكشاف أزمات البلاد والفشل البيّن للمشروع السياسي في وقف التدهور الحاصل، بينما كان انتقادُ الحكومة والتعويل على «رحمانية» الأسد في محاسبتها لوناً من المبالغات المتناقضة تتماشى مع السياسة العميقة للنظام، وهو ما جعل مطبّلي الطاغية أشبه بـ«حمَلَةِ المباخر» لا همّ لهم سوى التبشير بـ«ألوهية» الأسد وأبديته.

وبالاستناد إلى التحليل السوسيولوجي، نفهم الآليات التي شكّل بواسطتها نظام الأسد ريفيّ سلطته من العلويين، ومثلما أكّد فريديريك إنجلز إنّ الفلاح يرى قريته هي كلّ العالم، فإنّ الطائفة المهمشة رأت في نظام الأسد الخلاص الذي لا حياة بعده. لم يكن هذا كلّ شيء في السياق، فالقطع العنيف في المخيال العام للعلويين، من اضطهاد العثمانيين المرير مباشرة إلى الامتيازات المطلقة خلال حكم الأسد، بدون أيّ فواصل تعكس التغيرات التي مرت بها الطائفة وأثّرت في محيطها، يفسّر سبب عدم تمكن الأخيرة من تشكيل كيانٍ سياسي متماسك على قاعدة اجتماعية قابلاً للحياة ولو بعد خلع الأسد، وعليه لن يكون العلويون قادرين ببساطة على الانقلاب عليه، رغم اتخاذ كثيرٍ منهم مواقف صريحة ضده، في وقتٍ لم يتوانَ فيه النظام عن احتضان زبانيته، ممن يرجون من نفاقهم نفعاً أو يتقون به شراً، إضافة إلى أقربائه، الذين أوصلهم إلى الحدّ الذي يراه هو من القوة التي تهيمن على مؤسسات الحكم، ثم معاجلتهم بتصفيتهم المفاجئة أو إقصائهم التدريجي، فكما اغتال الأسدُ الأب ابنَ أخته الدكتور إبراهيم نعامة بعد تأييده لترشيح محمود الزعبي ضده في انتخابات الحزب، لم يتوانَ الابن، بدوره، عن خلع ابن خاله عن عرش الاقتصاد السوري لأنه رفض دفع ديون الحرب لحلفائه، بحسب صحيفة التايمز البريطانية.

في المقابل، تمّ منح آخرين امتيازات سرية على أن يبقوا في موقع المعارض «الكيوت» لتزيين وجه نظام الأسد، واستمر هذا التحالف المُضمر مؤسساً لباطنية سياسية عمّت تلك البؤرة، لتشمل عدداً كبيراً من المثقفين البارزين، ما يأخذنا بالضرورة إلى تناول ظاهرة «الأبواق الطائفية الناعقة» القائمة على مبالغاتٍ لغوية وتملّق فاضح، وهم المطبّلون والمزمرون من العلويين الذين بالغوا في مديح الأسد، فصنعوا مفارقة ساخرة في الشارع السوري، لا سيّما وقد صاروا مشهورين بين الناس بهذه الخصلة المقوتة، كما بشار برهوم، سالف الذكر، الذي أراد من نفاقه الزاعق حصد المكاسب الشخصية غير عابئ بالمصلحة العامة، ليتمدد بحريةٍ مستفزة في حيّز طائفي مشحون بحمولات السياسة ومقتضياتها، بعدما راكم أدلة ولائه لرأس النظام ولم يحلّق خارج السرب حتّى قبيل اعتقاله، ليس بسبب الإساءة إلى وليّ نعمته وإنما لإعلانه عداءه الصريح لإيران. تكرّر هذا السيناريو مع الإعلامية الموالية «لمى عباس» التي رقصت غير مرّة وزغردت وهتفت في الفعاليات التي تمجّد الأسد، لتنقلب عليه بعد ذلك، وتُعتقل إثر اتهامها حلفاء الأسد بسحق الشعب السوري وتجويعه، وسعي النظام نفسه لنهب البلاد وطمس الهوية السورية.

والحال أنّ مطبّلي نظام الأسد لم ينافحوا عنه من منظور الواقعية السياسية، بالتأكيد، رغم إدراكهم أنّ التعايش معه انتهازيةٌ مهزومة ذاتياً من حيث إنها تراكم احتمالات نشوب تمرّدٍ لازبٍ وحتمي، بعدما أفرز دولةً فاشلةً وفوضوية تعاني من عنفٍ مزمن، فراحوا ينقلبون عليه تباعاً، بينما لا يتوانَ عن التهامهم على مائدة السياسة كوجبة باردة وشهية. وما يجعل نهش الأسد للحم مطبّليه «المتمردين» حدثاً مفصلياً أنه ضَعفٌ صريح يعجّل بسقوطه، فمرحلة الوعي بالظلم هي اللحظة الحاسمة التي ستدفع الطائفة للثورة على جلادها، رغم صعوبة تحقّق هذا الطرح قريباً، لأنّ الأسد جعل ذاكرةَ العلويين، المضطربة أساساً، قصيرةً وانتقائية إلى درجة القفز الاعتباطي من «مرابعين» يعيشون كابوسَ الرعب العثماني إلى أحضان حكم متوحش حوّلهم، بدوره، إلى طبقةٍ عاملة بدون جذور إنما بمواصفات مجتمعية استثنائية، ليمارس ضدها أكثر الألعاب الأمنية والدعائية دهاءً، توازياً مع إيمانهم أنه لا توجد فترة «عزّ» أبداً في تاريخهم قبل الأسد، ما ساهم في صعود الطائفة من الخصوصية بحيث تجعل من فكّ الترابط بينهما حالة خاصة وبالغة التعقيد.

(كاتبة سورية)

حتّى لا تضيع الحقيقة في كومة قشّ

حسام أبو حامد

في اسكتش «البوسطجي» للأخوين رحباني، من مسرحية «قصيدة حب» (1973)، يحمل «البوسطجي» (ساعي البريد) رسالة من «أسعد» ابن «شدّاد»، إلى «سلمى» ابنة «محجوب»، ويخشى الأخير أن يكون الرجل في تلك الرسالة «آخد راحته» في الحديث إلى ابنته، ولأنّه أمّيٌّ، يطلب من أشخاص متعدّدين (البوسطجي، والمعلمة، وشدّاد، والد أسعد) قراءة الرسالة، فتتعدّد القراءات بتعدّد القارئين. فمرّة تكون رسالة عشق، وفي أخرى، تتعلق بشؤون الدراسة، وفي ثالثة، تتضمّن تحذيراً بشأن خلافات مالية بين محجوب وشداد. ومع تعدّد القراءات، يسأل «محجوب» بحسرة: «وين هيه الحقيقة؟».. يأتيه الجواب جماعياً: «انت لا تفكّر نحنا منفكّر عنك»، والنصيحة: «انبسط.. اشتغل.. وكول ونام... وطنّش». ينبّه هذا المنولوج الغنائي الساخر إلى «التطنيش» سياسة تقتضيها أيديولوجيا السلطة (أيّ سلطة)، لإحكام قبضتها المعرفية على عقول الجماهير، وطرحَ مُبكّراً، في السياق العربي، سؤالاً بشأن ما إذا كانت الحقيقة التي يفرض الواقع المُتغيّر نسبيتها، فاتحاً أبواب التلاعب بها، يمكن أن تتحوّل إبرةً في كومة من قشّ؟

بعد ما يزيد على نصف قرن من «البوسطجي»، ها نحن وقد داهمت الحداثة، بعُجَرِها وبُجَرِها، تحديثنا المُتعثّر، فأصبحنا ننوس بين التراث والحداثة، في نزاع بين تقدّم وقديم، في غياب مهارة التركيب، بوصفها واحدةً من مهارات التفكير العليا، فبدى العالم بالنسبة لنا أحداثاً متفرّقة منفصلة، تبدو روابطها باهتة، وعلاقاتها السببية والجدلية عصية على الكشف والتنظير والفهم. وفي عصر شبكات التواصل الاجتماعي، انهارت وساطة الدولة، التي حدّدت للجمهور العربي ما يشاهد وما يقرأ وما يسمع، مما وفّر، كما يُفترض، فضاءً عاماً أكثر ديمقراطية ومشاركة في مناقشة قضايا المجتمع والسياسة، وتعزيز ثقافة الحوار والنقاش، والانفتاح على الآخر. مع ذلك، جعلت تلك الشبكات كومة القش أكبر فأكبر، وأصبح البحث عن إبرة الحقيقة مُهمّة شاقّة، في ظلّ وفرة المعلومة وندرة المعرفة، وتشعّب في الآراء في مقابل شحّ في القيم الموضوعية، وكثرة عواملَ تفرّقُنا، بدل التقائنا في مشتركات ضرورية لبناء وطن وإنسان، لمصلحة معارك وهمية وإشكاليات زائفة، وضجّت عَرَصات ذلك «الفضاء العام» بالمغالطات المنطقية، وما تنطوي عليه من حجج مضللة، وتأكيدات غير موثوقة، تبدو وكأنّها مسلّمات أو حقائق مُثبتة. ولعل أكثر هذه المغالطات انتشاراً تأتي في معرض سعيك إلى التخفّف من عناء البرهنة، عبر نوع من الاستدلال الدائري، مصادراً على المطلوب، أي إثبات أنّ ما تقوله حقيقة، بدلًا من ذلك، تسلّم، وتطالبنا بالتسليم، بصحّة ما يتوجّب إثباته. ولعلّ من تلك المغالطة أسطورة الحاكم الذي لا يعلم، فيقول أحد جهابذة الموالاة لنظام سياسي: الرئيس لا يعلم أنّ حاشيته فاسدة، وهو لن يرضى عن تصرفاتها لو علم ذلك، وهو الرأي المُختزل في عبارة مشهورة «الرئيس منيح بس اللي حوليه ساقطين»، فالمطلوب، أولاً، إثبات أن الحاكم لا يعلم. هل يمكن ذلك؟ أليس الجهل بأحوال «الرعية» أشد قتلاً من الاستبداد؟ ... حين تصادر على المطلوب فأنت تجعل النتيجة متضمَّنةً سلفاً في المقدّمات، فتقع في تحصيل حاصل، كأن تقول: ما دُمت لا أكذب، فأنا إذن أقول الحقيقة. وكأنك تقول ما قالته أبيات شعر منسوبة إلى علي بن سودون الجركسي القاهري (ق 14 م): «كأننا والماء مِن حولِنا/ قوم جلوس حولهم ماءُ... ويقال إنّ الناس تنطِق مِثلنا/ أمّا الخِراف فقولها مأماءُ/ كلّ الرجالِ على العموم مُذكّرٌ/ أما النِساء فكلهنّ نِساءُ». ليردّ عليه ابن الوردي مُسخّفاً، بقوله: «أوقد الطبعُ الذكاءَ له/ فكاد يحرقه من فرطِ إذكاءِ/ أقام يُجهد أياماً قريحَته/ وشبّه الماء بعد الجَهْدِ بالماءِ». وإحدى حيل المحاججة، المقصودة أو غير المقصودة، تتمثل في أن تصنع نسخة مشوّهة من حجّةِ خصمك، ليسهل عليك دحضها والتغلّب عليها، متورّطاً في مغالطة «رجل القش»، كأن يقول قائل إنّه ضدّ عقوبة الإعدام، وإنّها تتناقض وقدسية الحياة، فتهاجمه قائلاً: إذاً حياة القاتل لديك أهم من حياة الضحية. وما اتهام طلاب الجامعات الغربية، الذين انتفضوا لنصرة فلسطين ضدّ حرب الاحتلال الإسرائيلي على غزّة، بالعداء للسامية، إلا مغالطةٌ من هذا النوع. بالمثل، حين رفع السود شعار «حياة السود مهمة»، بعد مقتل جورج فليود (2020)، رفع معارضوهم شعار «حياة الجميع مُهمّة»، وغرضهم من هذه المغالطة تمييع القضية وتفريغها من مضمونها إيحاءً بأنّ ما يحدث للسود قد يحدث للجميع، ولا داعي لافتعال مظلومية من أيّ نوع. أمّا ثالثة الأثافي، فتعليلنا الكوارث بأفعال البشر وذنوبهم، فيعتبر مؤمنون أنّ ما يحدث من كوارث، طبيعية وغيرها، غضباً من الله الذي تحول بيننا وبينه أنماط الحداثة الغربية، مع أنّ الشرور في كلّ مكان، وهناك شعوب أكثر بعداً من الخالق لم تلحق بهم كوارثنا الطبيعية والسياسية. هل تساءلنا، مثلاً، لماذا يموت الآلاف هنا والعشرات هناك، في إعصار أو زلزال أو فيضان من الدرجة نفسها؟ هل نمتلك بنية تحتيّة مُتطوّرة كالتي يمتلكونها؟ نحن هنا بصدد مغالطة الارتباط الزائف؛ نستبدل فيها علاقات الارتباط الزمني بالعلاقات السببية، ويكفي أن يتزامن أو يتعاقب حدثان لنقول إنّ أحدهما سبب للآخر، وغدت هذه الطريقة في التفسير بضاعة رائجة للعرافين والمنجّمين من أرباب الشعوذة والسياسة والاقتصاد، من ذلك، أن يوهمنا ساسة عنصريون لبنانيون أنّ الأزمة المالية في لبنان، التي تفاقمت منذ 2019، وغيرها من أزمات عصفت وتعصف فيه، سبّبها وجود اللاجئين السوريين، أمّا الفساد والمحاصصة الطائفية على الدولة والفلتان الأمني وترهّل البنى التحتية و ... إلخ فهي براء مما أصاب لبنان وأهله. ومنها أيضاً، أن يُحمّل ذكورُ المرأةَ مسؤولية التحرّش بها، بدعوى أنّه لو لم توجد امرأة سافرة في المكان الخطأ لما تعرّضت للتحرش، وهكذا تصبح الضحية نفسها مسؤولةً عن الجريمة. وحين يقول أحدهم: لمَ الضجة بشأن التحرّش بالمرأة، هناك نساء يتحرّشن بالرجال، فهو يقع في مغالطتين في آن معاً. الأولى مغالطة أنّ خطأين لا يصنعان صواباً، ومغالطة التكافؤ الكاذب، نتعلم من الأولى أنّ الفعل الخاطئ ليس وسيلة أخلاقية مناسبة لتصحيح أو إلغاء فعل سابق خاطئ، وتدفعنا الثانية إلى تأكيد عدم جواز المساواة بين تحرّش امرأة برجل وتحرش رجل بامرأة، في مجتمع ذكوري يضطهد المرأة. فبينما يكون فعل التحرّش ظاهرة عامة بين الرجال في بعض المجتمعات، يكون تحرّش نساء فيها بالرجال حالات معزولة. التكافؤ الكاذب مغالطة يكاد لا يسلم منها الجميع، ولعلك تتذكر أستاذاً لك في المدرسة يقول لك مُقرّعاً، حين نسيت أداء فروضك المنزلية: «هل نسيت أن تأكل؟ هل نسيت أن تشرب؟ إذاً، لماذا نسيت واجبك؟»، إنّ ادعاء التكافؤ بين شيئين اعتباطياً فيه تبسيط مُخلّ، وتجاهل للعوامل الإضافية.

> داهمت الحداثة، بعُجَرها وبُجَرها، تحديثَنا المُتعثّر، فأصبحنا ننوس بين التراث والحداثة، في نزاع بين تقدّم وقديم
>
> لم يعد البحث عن الحقيقة مسألة معرفية فقط، بل وجودية، يغدو فيها الدفاع عن الحقيقة دفاعاً عن الإنسان وقضاياه العادلة في مواجهة التضليل

أمّا «قنّاص تكساس»، فيجول هنا وهناك، مطلقاً الرصاص على جدار ليرسم هدفاً في مكان تتكاثف فيه إصاباته غير السديدة، ليثبت أنّه قنّاص ماهر، كذلك يفعل من يبحث في نقاشاته عمّا يُؤيّد حجّته من معطيات ووقائع ويهمل ما لا يُؤيّدها. فمن يدعم «حقّ» إسرائيل في «الدفاع عن نفسها»، تبدأ عنده القضيّة منذ هجوم «حماس» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، متجاهلاً تاريخاً من الاحتلال والقتل والتهجير والتدمير، ومصادرة حقوق الفلسطينيين، وغيرها من جرائم تتكاثف في حرب الإبادة الجماعية في غزّة، فلا يرى إلا مئات القتلى الإسرائيليين في «غلاف غزّة»، وعشرات الرهائن، متجاهلاً عشرات ألوف القتلى الفلسطينيين في القطاع. لم يعد البحث عن الحقيقة، ولو إبرةً في كومة قشّ، مسألة معرفية فقط، بل وجودية، يغدو فيها الدفاع عن الحقيقة دفاعاً عن الإنسان وقضاياه العادلة في مواجهة التضليل من كلّ نوع. وإن كان فلاسفة، سفسطائيون، وغيرهم، حسموا أمرهم، فدعوا إلى عدم تكلّف عناء البحث عن تلك الإبرة، لأنّه «لا توجد حقيقة»، فإنّ في قولهم احتمالين، يؤديان إلى النتيجة نفسها؛ وجود الحقيقة. ذلك أنّ قولهم «لا توجد حقيقة» إن كان صادقاً، فمعناه أنّ لدينا حقيقة، حتّى لو تمثلت في عدم وجود حقيقة. وإن كان ادّعاؤهم عدم وجود حقيقة كاذباً، فنقيضه صحيح حتماً، أيّ أن هناك حقيقة. لا تعني النسبية، في كلّ حال، إعلان موت الحقيقة، لا في ميدان أحكام الواقع، ولا في ميدان أحكام الوجوب أو أحكام القيمة. إنّ اكتشاف المغالطات وتفنيدها أمر ليس مستحيلاً، لكنّه يتعذّر في أجواء مشحونة بالتعصب، والعواطف، والشعبوية، والاستقطاب السياسي والتقوقع المذهبي. ولعلّ العودة للتثقّف بالمنطق، يمدُّ الواحد منّا بالأدوات اللازمة للعثور على تلك الإبرة، التي ضلت طريقها إليه. فليس كلّ من تمنطقَ قد تزندقَ. خلال عمل كاتب هذه السطور مدرّساً للفلسفة في ثانويات العاصمة السورية دمشق، قالت له إحدى الطالبات: يا أستاذ! لوكان في المنطق خيراً لما بقيت كتب المنطق في رفوف المكتبات.

وأتحفتْ أستاذها والسامعين بالمثل الشعبي: «لو فيه خير ما رماه الطير». لكن، حسب الكاتب وحسبكم، أنّ كثيرين يعلمون أنّه قد يرمي الطير ما فيه كلّ الخير. وفي قول الطالبة مغالطة، لعلّ القارئ يخبرنا أيّ نوع من المغالطات تكون.

(من أسرة العربي الجديد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads